محضر الاجتماع الثامن عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

08/06 فيفري 2022

محضر الاجتماع الثامن عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

08/06 فيفري 2022

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الثامن عشر عن بعد من 06الى 8 فيفري/شباط 2022. وقد عقد الاجتماع بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
ديوان المحاسبة القطري	
السيدة / فاطمة حسن السليطي	رئيس اللجنة
محكمة المحاسبات التونسية	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
الأمانة العامة	
السيد / سامي النويصر	مقرر اللجنة
ديوان المحاسبة القطري	
السيدة / سلمى عبد الحكيم الصيعري	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	
الدكتورة/ شيماء عباس هويرف	عضو
الدكتورة /حفصة محمد فخري	عضو
الدكتور / عبد الكريم خلف سودي	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / محمد شخاترة	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	
السيد / علي محمد غلوم	عضو

الاسم	الصفة
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
السيد / عزيز مولاي إدريس	عضو
السيدة/ عزيزة مساعف	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
السيد/ يوسف حنتش	عضو
الجهاز المركزي للمحاسبات -جمهورية مصر العربية	
محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس	عضو
محاسب/ علي محمد حسين دويدار	عضو
محاسب/ هاني حافظ محمد	عضو
محاسبة/ زينب أحمد عطية علي الشيشي	عضو
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	
السيد / يحيى بن أحمد بن سعيد المحروقي	عضو
السيدة / مديحة بنت ناصر بن محمد السيبانية	عضو
الأمانة العامة	
السيد / منجي الحمامي	عضو

وحضر الاجتماع في البنود التي تخصهم كل من السيدة نبيلة معاشو والسيدة ريم حمّودي من مجلس المحاسبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والأستاذ محمود هاشم محمود من ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين.

وقد افتتحت الاجتماع السيدة فاطمة حسن السليطي رئيسة اللجنة ورحبت بأعضائها وذكرت بالظروف الاستثنائية التي ترافق هذه المرحلة شاكرة الاستاذ عمار عبد الله الساكني على كل المجهودات التي تقدم بها لإنجاح أعمال اللجنة.

ثم تسلمت نائبة رئيس اللجنة السيدة بسمه غالي الكلمة واثنت بدورها على كل المجهودات التي بذلها الاستاذ عمار عبد الله الساكني في إطار انجاح اعمال اللجنة.

بعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة في جدول اعمالها وتوصلت الى ما يلي:

البند الاول: المصادقة على مشروع جدول الاعمال

استعرضت رئيسة اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال موضحة بأن البند المتعلق بما يستجد من أعمال يتضمن عرض تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط اللجنة. كما أشارت رئيسة اللجنة إلى ضرورة مراعاة التناسق بين بعض البنود، وبعد النقاش تم الاتفاق على تعديل ترتيب بنود جدول الأعمال للأخذ بعين الاعتبار التناسق والترابط بين مختلف المواضيع وتمت المصادقة على جدول اعمال اللجنة وفقا لما يلي:

البند الأول: إقرار جدول الأعمال

البند الثاني: النظر في تقرير حول نتائج مصفوفة بيانات المختصين في ضمان الجودة

البند الثالث: النظر في تقرير حول اللقاء التدريبي "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية"

البند الرابع: النظر في تقرير حول ورشة العمل المتعلقة ب "توثيق العمل الرقابي" التي نفذت مع الأفروساي

البند الخامس: النظر في تقرير استبيان توثيق العمل الرقابي

البند السادس: النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2021 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل:

- عرض نتائج أعمال فرق العمل
- مناقشة نتائج الأعمال

البند السابع: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2022

البند الثامن: النظر في مسودة دليل تقييم السياسات العمومية

البند التاسع: النظر في مسودة دليل توثيق العمل الرقابي

البند العاشر: النظر في تقرير ممثل اللجنة في الفريق الذي سيكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028

البند الحادي عشر: ما يستجد من اعمال – النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة المعايير للإنتوساي حول نشاط هذه اللجنة

البند الثاني عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم

البند الثاني: النظر في تقرير حول نتائج مصفوفة بيانات المختصين في ضمان الجودة

في إطار تنفيذ الأولوية الفرعية 4-3 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة "أعدّت اللجنة مصفوفة بيانات المختصين في ضمان الجودة صادق عليها المجلس التنفيذي في قراره رقم 2021/314 م.ت

(62) وكلف الأمانة العامة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للإجابة عليها وتحويل هذه الإجابات الى الفريق المكلف لمعالجتها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

وعمّمت الأمانة العامة المصفوفة على الأجهزة الأعضاء وتلقت ردودا من الأجهزة الأعضاء في كل سوريا وقطر ومصر والأردن والبحرين والعراق والكويت وفلسطين وتونس وأحالتها إلى الفريق المكلف لدراستها واقتراح ما يراه مناسبا في شأنها.

وبعد عرض التقرير **(المرفق 1)** من قبل السيد حسن دندشله رئيس الأولوية الفرعية 4-3 دار النقاش حول آليات تقاسم الخبرات الممكنة في هذا المجال وإمكانية فتح المجال من جديد للأجهزة الأعضاء للإدلاء بقائمة في خبراء مختصين في ضمان الجودة لديهم وتم التذكير في هذا المجال إلى أن الهدف من إعداد قاعدة البيانات كان تقديم خدمات استشارية. كما تم التأكيد على ضرورة أن تتضمن قاعدة البيانات المختصين في ضمان الجودة أعضاء الفريق الإقليمي للمنظمة لرقابة الجودة والتنسيق مع لجنة تنمية القدرات في هذا المجال. وبعد النقاش توصي اللجنة بما يلي:

- عرض بيانات المختصين في مجال ضمان الجودة الواردة أسماؤهم بالتقرير على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتمادها.
- مراسلة ديوان الرقابة المالية الاتحادي/العراق من أجل استكمال البيانات المتعلقة بالأستاذ خالد سلمان عويد
- مراسلة الجهاز المركزي للمحاسبات/مصر من أجل استكمال البيانات المتعلقة بالأستاذة زينب محمود المحص
- تذكير الأجهزة الأعضاء التي لم تتولى الإجابة على المراسلات السابقة في إطار استكمال قاعدة بيانات خبراء ضمان الجودة.
- ضرورة اقتراح آليات تتناول سبل وطرق تقديم الخدمات الاستشارية.

البند الثالث: النظر في تقرير حول اللقاء التدريبي "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية"

اعتمد المجلس التنفيذي في **قراره رقم 2021/314 م.ت (62)** مذكرة مفاهيم هذا اللقاء الذي تم تنظيمه من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية بالتعاون والتنسيق مع رئيس الفريق المكلف بتنفيذ الأولوية الفرعية 4-3 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة" والأمانة العامة خلال الفترة من 6 إلى 9 ديسمبر 2021. وأعد ممثل الجهاز المستضيف مدير اللقاء بالتعاون مع ممثل المنظمة تقريرا تم عرضه على أعضاء اللجنة من قبل الأستاذ علي دويدار ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر. **(مرفق 2)**

وقد تضمن التقرير جملة من التوصيات على غرار حث الأجهزة العليا للرقابة على القيام بمراجعة ضمان الجودة بصورة دورية على المستوى المؤسسي، وعلى مستوى المهام الرقابية، وتنظيم لقاءات أخرى في مجال مراجعة ضمان الجودة بالنسبة لرقابة الالتزام ورقابة الأداء. ودار النقاش حول العديد من التوصيات على غرار تلك المتعلقة بتعديل دليل ضمان الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى المهام الرقابية (رقابة مالية/رقابة أداء/رقابة التزام) وذلك استجابة لظروف الكوارث من خلال إضافة جملة من الأسئلة المتعلقة بالممارسات الإدارية والممارسات الرقابية يجعل من الدليل مسايرا للأحداث التي يكون لها تأثير جوهري على الجهات والمنشئات محل التدقيق وعلى عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وبعد النقاش أوصت اللجنة بما يلي:

- اعتماد التقرير كما تم عرضه على أعضاء اللجنة
- تحديث دليل ضمان الجودة من قبل الفريق المكلف بتنفيذ أنشطة الأولوية الفرعية4.3 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة" وفقا للتوزيع التالي :

  الجهاز المصري: التحديث على المستوى المؤسسي والرقابة المالية

  الجهاز التونسي والجهاز الفلسطيني: التحديث على مستوى رقابة الالتزام

  الجهاز الأردني والجهاز العماني: التحديث على مستوى رقابة الأداء
- القيام بالتعديلات المذكورة طبقا للمسارات والإجراءات المعمول بها بالمنظمة.

البند الرابع: النظر في تقرير حول ورشة العمل "توثيق العمل الرقابي" التي نفذت مع الأفروساي-الناطقة بالإنجليزية

اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة في قراره رقم 2021/314 م.ت (62) مذكرة مفاهيم ورشة عمل تطبيقية للاطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" التي نفذت بالتعاون مع منظمة الأفروساي الناطقة بالإنجليزية يومي 22 و 23 سبتمبر 2021. وتم التنسيق بين ممثل اللجنة الأستاذ عزيز مولاي إدريس ، رئيس الفريق المكلف بتنفيذ الأولوية الفرعية 2.4 " مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير"، والأمانة العامة. وتم تنفيذ الورشة وإعداد تقرير عرض على أعضاء اللجنة خلال الاجتماع. (**المرفق 3**) وقد قدم الأستاذ عزيز مولاي إدريس أهداف الورشة والمحاور الأساسية التي تناولتها مع لمحة حول الجوانب التنظيمية والمادة العلمية للقاء بالإضافة إلى جملة من التوصيات المتعلقة بالمنظومة القانونية والتنظيمية للأجهزة والممارسات الرقابية والوسائل الممكنة للجنة المعايير في إطار رفع الوعي بتوثيق العمل الرقابي.

ودار النقاش حول الصعوبات التي تعترض الأجهزة والمنظمة في الالتزام بمعايير التوثيق والآليات التي يمكن للجنة تفعيلها في إطار مساندة الأجهزة.

وأوصت اللجنة بالمصادقة على التقرير واعتماد التوصيات التي تضمنها وهي الآتي:

1. **على صعيد تأهيل المنظومة التنظيمية للأجهزة**

- حث الأجهزة على السعي لاعتماد معايير رقابية مهنية وإرسائها في وثائقها الداخلية المنظمة وأدلتها الإرشادية.

2. **على صعيد الممارسة الرقابية**

- تشجيع الأجهزة الأعضاء على التطبيق الفعلي لمعايير الانتوساي وذلك في كل ممارساتها الرقابية، خاصة فيما يتعلق بتوثيق العمل الرقابي .
- حث الأجهزة الأعضاء على اعتماد التكنولوجيات الحديثة لتوثيق الأعمال الرقابية وتوفير البيئة اللازمة لذلك بما في ذلك تطوير منظومات معلوماتية وتطبيقات مندمجة لتدبير المسارات الرقابية.
- تشجيع الأجهزة على إرساء أنظمة رقابة الجودة لديها بما يضمن احترام متطلبات التوثيق.

3. **على صعيد مشاريع لجنة المعايير والمنظمة بشكل عام**

- الإسراع في إعداد وإخراج دليل لتوثيق إجراءات العمل الرقابي يأخذ بعين الاعتبار المعايير الرقابية الدولية وتجارب الأجهزة الأعضاء وكذلك تجارب المنظمات الإقليمية في المجال خاصة منظمة الأفروساي للبلدان الناطقة بالإنجليزية.
- بناء وتطوير قدرات العاملين بالأجهزة العليا للرقابة ولفت النظر لأهمية توثيق العمل الرقابي عن طريق عقد لقاءات علمية وتدريبات مهنية وورش عمل في مجالات محددة من أوجه توثيق الأعمال الرقابية.
- دعم الاستفادة المتبادلة من تجارب الدول الأعضاء.
- تطوير مشاريع لاستفادة الأجهزة الأعضاء بشكل فردي من تجربة الأفروساي-إي في إطار زيارات دراسية أو ورشات متخصصة.

البند الخامس: النظر في تقرير استبيان توثيق العمل الرقابي

تبعا لقرار المجلس التنفيذي في قراره عدد2021/314 م.ت (62) الذي اعتمد استبيان تفعيل معايير التوثيق تولت الأمانة العامة تعميمه على الأجهزة الأعضاء وتجميع الإجابات وإحالتها إلى الفريق المكلف بمعالجتها وقد بادرت الأجهزة في كل من مصر والسعودية ولبنان والكويت والمغرب والأردن والجزائر وسلطنة عمان واليمن وقطر بالإجابة على الاستبيان واعتذرت سوريا عن الإجابة لأسباب موضوعية داخلية. إثر ذلك أعدّ الفريق تقريرا ضمّن فيه نتائج التحليل الكمي والنوعي لأجوبة الأجهزة الأعضاء على الاستبيان استعرض أهم خلاصاته وتوصياته لتعزيز تفعيل معايير التوثيق في الأشغال الرقابية للأجهزة العربية. وتم انجاز التقرير من قبل:

- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية؛
- ديوان المحاسبة بدولة الكويت؛
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية؛
- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية؛

ودار النقاش حول المشاريع والأنشطة التي يمكن للجنة اقتراحها في إطار خططها والمخطط الاستراتيجي للمنظمة والتي تهدف إلى تقويم الانحرافات عن متطلبات معايير الانتوساي في ميدان التوثيق بمعالجة نقاط الضعف المحددة بالدعم الفني (بناء القدرات والبرامج التطويرية للعمل المهني للأجهزة الأعضاء) أو بالتدريبات الفنية.

وأوصت اللجنة بعرض التقرير على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه. (المرفق4)

البند السادس: النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2021 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل:

في إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالخطط التشغيلية للجنة تم تشكيل فرق عمل وتحديد مهامها وقد تولت خلال الاجتماع السيدة بسمة غالي، رئيسة فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية 4-1 (مساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير) و السيد عزيز مولاي إدريس ، رئيس فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية 4-2(مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير) و السيد حسن دندشله رئيس فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية 4-3 (مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء اليات ضمان الجودة) تقديم نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية لسنة 2021.

وبعد النقاش أوصت اللجنة بالمصادقة على نتائج تنفيذ الخطط التشغيلية لسنة 2021 كما قدمها رؤساء الفرق (المرفق5).

البند السابع: إعداد الخطة التشغيلية ل سنة2022

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم 2020/299 م.ت (61) خطة عمل اللجنة للفترة 2020 . 2022 والتي تتضمن التوزيع السنوي لبرامج الأولوية الشاملة الرابعة للمخطط الاستراتيجي للمنظمة (المرفق 6). وأعدّت الأمانة العامة توزيع المشاريع المبرمج تنفيذها خلال سنة 2022 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه.

وقد تولى كل من السيدة بسمة غالي والسيد عزيز مولاي ادريس والسيد حسن دندشله تقديم مقترحاتهم تباعا بخصوص الخطط التشغيلية للأولويات الفرعية 4-1 و 4-2و4-3.

وبعد النقاش وإدراج بعض التعديلات الشكلية المتعلقة أساسا بالفترة الزمنية للإنجاز أوصت اللجنة باعتماد الخطط التشغيلية للأولويات الفرعية4-1 و 4-2و4-3. والمضمنة تباعا بالملاحق عدد 6-2 و6-3 و6-4.

البند الثامن: النظر في مسودة دليل تقييم السياسات العمومية

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم 2021/314 م.ت (62) التوصية المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تقييم السياسات العمومية وخاصة التوصية بضرورة صياغة أدلة منهجية لتقييم السياسات العمومية وباقتراح من الأمانة العامة وافق مجلس المحاسبة على تكليفه بإعداد دليل ارشادي لتقييم السياسات العمومية وقد تم التنسيق عند إعداد النسخة الأولية مع السيد مولاي إدريس عزيز ممثل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية في اللجنة. وتنفيذا لهذا القرار أعدّ الدليل مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالتنسيق مع ممثل اللجنة وعممته الأمانة العامة على أعضاء اللجنة يوم 12 يناير 2022 للاطلاع عليه ودراسته استعدادا لمناقشة محتواه خلال الاجتماع وإحالته إلى المجلس التنفيذي للإذن باستكمال إجراءات اعتماده. وأحالت الأمانة العامة ملاحظات أعضاء اللجنة إلى مجلس المحاسبة الذي تفضل بتقديم تعقيبه عليها. وحضر الاجتماع كلا من السيدة نبيلة معاشو والسيدة ريم حمودي من الجهاز الجزائري اللتان قدمتا عرضا حول الدليل ثم دار النقاش حول الملاحظات الواردة من الأجهزة الأعضاء وضمنت اللجنة موقفها **بالمرفق 7.**

وتوصي اللجنة بعرض مسودة الدليل، في نسخته بعد التعديلات المقترحة من أعضاء اللجنة، على المجلس التنفيذي لاعتماده والإذن بتعميمه على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لإبداء الرأي في شأنه.

البند التاسع: النظر في مسودة دليل توثيق العمل الرقابي

تنفيذا لتوصيات المجلس التنفيذي اعتمدت اللجنة في إطار خطتها الثلاثية 2020-2022 إعداد مشروع دليل توثيق العمل الرقابي ضمن مشاريعها الهادفة لتحقيق الأولوية الفرعية 2.4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير" . وقد تم إعداد مذكرة مفاهيم للمشروع اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه 62 الذي عقد بالدوحة خلال يومي 5و 6 يوليو 2021. وتبعا لذلك انطلق الفريق المكلف والمكون من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية في أعماله وأعدّ النسخة الأولى من دليل توثيق العمل الرقابي. وبعد التداول والنقاش بخصوص هذا البند. تم الاتفاق على منح 15 يوما أجلا إضافيا لأعضاء اللجنة حتى يتمكنوا من إحالة

ملاحظاتهم إلى الجهاز المغربي الذي يتولى بدوره التعقيب عليها وأخذ رأي رئيس اللجنة في شأنها ومن ثمّة تعديل مسودة الدليل.

وتوصي اللجنة بعرض مسودة الدليل **(مرفق8)**، في نسخته بعد التعديلات، على المجلس التنفيذي لاعتماده والإذن بتعميمه على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لإبداء الرأي في شأنه.

البند العاشر: النظر في تقرير ممثل اللجنة في الفريق الذي سيكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028

شرعت المنظمة العربية في إعداد مخططها الاستراتيجي للفترة 2023-2028 وقد تم بموجب اجتماع سابق للجنة المعايير تعيين السيدة بسمة غالي كممثل لها للمشاركة في إعداد المخطط الاستراتيجي في المحور المتعلق بالمعايير. وقدمت السيدة ممثلة اللجنة عرضا حول مساهماتها في الموضوع والتي تمثلت في:

- المساهمة في إعداد استبيان المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للسنوات 2023-2028
- المساهمة في إعداد استبيان/الأسئلة المتعلقة بالمقابلات مع الأطراف ذات العلاقة
- تقديم نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية والرقابية لسنتي 2020-2021 (تم ذلك بالتنسيق مع رؤساء الفرق المعنيين)
- المساهمة في إعداد تقرير حول الخطط الاستراتيجية للمنظمات الإقليمية بالتنسيق مع الأمانة العامة والجهاز الجزائري

وبعد النقاش أوصت اللجنة باعتماد التقرير الذي أعدته ممثلة اللجنة. (مرفق 9)

البند الحادي عشر: ما يستجد من اعمال – النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط هذه اللجنة

بخصوص ما يستجد من أعمال، وعملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 2020/299 م.ت (61) والذي نصّ على أن يقوم ممثّل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي بتزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة

بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الإشرافية لمعايير الانتوساي، استضافت لجنة المعايير في اجتماعها الثامن عشر السيد محمود هاشم محمود ممثل عن الجهاز البحريني والذي قدم تقريرا موجزا عن أعمال اللجنة المذكورة خلال سنة 2021. وقد قدم ممثل الجهاز البحريني تطورات أعمال هذه اللجنة وأهدافها الاستراتيجية مبينا أهم المشاريع في هذا الصدد على غرار المشاريع المتعلقة بتطوير إطار المعايير المهنية وأعمال منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي بالإضافة إلى متابعة خطة التطوير الاستراتيجية لإطار المعايير المهنية للإنتوساي للفترة 2017-2019 وإعداد خطة للفترة القادمة.

وبعد النقاش وشكر ممثل الجهاز البحريني على العرض أوصت اللجنة باعتماد التقرير **(المرفق 10)** ومواصلة متابعة أعمال اللجنة عن أعمال اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي.

البند الثاني عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة

عملا بأحكام لائحتها التنظيمية قررت اللجنة أن يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة حسب تطور الظروف المتعلقة بالكوفيد-19.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر إلى رئيس اللجنة ونائبة الرئيس التي شكرت أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة.

مقرر اللجنة	**رئيسة اللجنة**
السيد/سامي النويصر	**السيدة / فاطمة حسن السليطي**